آليات تحقيق التحول إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة

-حالة الجزائر-

The process of transitioning to a green economy as part of sustainable development -Algeria's case-

د. حمزة بن حافظ*

المدرسة العليا للمحاسبة والمالية قسنطينة

hbenhafed@escf-constantine.dz

د. زغبيد نسيم لطفي

المدرسة العليا للمحاسبة والمالية قسنطينة

nzeghbid@escf-constantine.dz

تاريخ الاستلام 2024/01/14 تاريخ القبول 2024/05/30

الملخص:

بالنظر إلى النجاح المحدود الذي تحقق في سياسات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية من حيث إيجاد فرص العمل والحد من الفقر وعدم التوازن البيئي في إطار النموذج الاقتصادي الحالي، من جهة أخرى، وتنامي الاهتمام العالمي بالاقتصاد الأخضر كأداة فعالة للتنمية المستدامة، بما يتيح للبلدان الاستفادة المثلى من مواردها وحمايتها من الأزمات الحالية والمقبلة (مثل الأزمات المالية والغذائية والبيئية)، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة النموذج الاقتصادي الجزائري الحالي لتحديد مزاياه وعيوبه وفعاليته في تحقيق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، كان الهدف هو وضع نموذج اقتصادي أخضر الجزائري يتضمن أساليب وعمليات تنفذ في عدة قطاعات وإشراك مختلف أصحاب المصلحة في التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، الجزائر.

Abstract:

Given the limited success achieved in economic growth and social development policies in terms of job creation, poverty reduction, and environmental imbalance within the current economic model, on the other hand, and the growing interest

worldwide in the green economy as an effective tool for sustainable development, allowing countries to optimize the utilization of their resources and protect them from current and future crises (such as financial, food, and environmental crises), this study aimed to examine the current Algerian economic model to identify its advantages and disadvantages and its effectiveness in achieving sustainable development. Furthermore, the aim was to construct an Algerian green economic model incorporating methods and processes to be implemented in several sectors and involving different stakeholders in the shift to a green economy.

Keywords : *Green economy, sustainable development, Algeria.*

*المؤلف المراسل

مقدمة:

تقوم معظم خطط التنمية والنمو الاقتصادي على تشجيع التراكم السريع لرأس المال المادي والبشري على حساب الاستهلاك المفرط وتدمير رأس المال الطبيعي. وأدت خطط التنمية هذه إلى عدة أزمات ذات طابع اقتصادي. اجتماعيا وبيئيا، لديهم شيء واحد مشترك، وهو الاستخدام العشوائي لرأس المال. ولهذه الأسباب ولد مفهوم جديد يتعلق بالتنمية المستدامة وهو الاقتصاد الأخضر. وهي تسعى جاهدة لتحقيق التوازن بين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وخلق فرص العمل وخلق الثروة. لقد اتسم العقد الماضي بسلسلة من الأزمات العالمية التي أدت إلى اعتراف المجتمع الدولي بحتمية ارتفاع تكاليف الطاقة والآثار الكارثية لتغير المناخ على البشر والتنوع البيولوجي، ولا سيما بسبب عدم كفاية تنمية مصادر الطاقة الأحفورية وفي التفاعل بين تلوث المياه والأزمة الحالية في النظام المالي، يعكس الاقتصاد العالمي نقاط الضعف البنيوية التي يعاني منها النموذج الاقتصادي الحالي.

وقد دفعت هذه الأزمات بعض الدول إلى النظر في خطط بديلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المستدامة وخلق الثروات، بما يضمن حماية الطاقة الجوفية والبيئية. ويتحقق ذلك من خلال وضع رؤية اقتصادية جديدة تقوم على استراتيجية التحول إلى الاقتصاد الأخضر، والتي تتضمن أربعة عناصر أساسية: أزمة الطاقة وارتفاع أسعار الوقود الأحفوري المستورد (الذي أصبحت احتياطياته مهددة بالنضوب حاليا)، والأزمة الاقتصادية و استخدام الاستثمارات الخضراء كوسيلة للانتعاش الاقتصادي، فضلاً عن سياسات الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة التي تساهم في ظاهرة الاحتباس

الحراري، وإيمان بعض الدول القوي بضرورة تطوير نماذج جديدة للتنمية المستدامة تعتمد على سلوك المستهلك المتغير والظروف الحالية. . نموذج التسويق.

ولذلك فإن مقارنة تجارب الدول التي طورت آليات التحول إلى الاقتصاد الأخضر تبين أن هذا النموذج يتطلب استثمارات كبيرة على المدى القصير مقابل عوائد لا يمكن الحصول عليها إلا على المدى الطويل. وبالتالي فإن التحدي الذي يواجه الحكومات يتلخص في إيجاد التوازن بين المنطق القصير الأمد المتمثل في التحكم في التوقعات الاجتماعية الضاغطة والمنطق الطويل الأمد المتمثل في تفسير النتائج الإيجابية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر. وعليه، فمن الواضح أن اعتماد الاقتصاد الأخضر في الجزائر وتطبيقه على أرض الواقع يساهم في تحقيق أهداف اقتصاد قوي ومستدام.

إشكالية الدراسة:

بناءا على ما تم التطرق إليه في مقدمة البحث يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

-ما هي الآليات التي تساعد الجزائر على التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة؟

تحتوي هذه الدراسة على تساؤلات رئيسة، سوف تتحقق أهداف الدراسة من خال الإجابة عنها، وهذه التساؤلات هي كما يلي:

- ما مفهوم الاقتصاد الأخضر؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟
- ما علاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة ؟
- وما هي التحديات التي تواجه الجزائر للتحول إلى الاقتصاد الأخضر؟

فرضية الدراسة:

- يمثل الاقتصاد الأخضر أحد السبل لتحقيق التنمية المستدامة.
- الاقتصاد الأخضر هو أفضل بديل لتعزيز التنمية المستدامة.
- بطء عملية التحول إلي الإقتصاد الأخضر رغم توفر الموارد الطبيعية و المالية.

أهداف الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهميتها تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على مفهوم الاقتصاد الأخضر وأبرز المؤشرات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

- التعرف على أهمية الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر وتردي البيئة.
- صياغة أليات تساعد الدول على التحول نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.
- محاولة بناء نموذج اقتصادي أخضر للجزائر يتضمن الآليات الواجب تبنيها في مختلف المجالات، وكذا إشراك مختلف الجهات في عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

منهج الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يتطلب استعراض وتحليل الأدبيات والمراجع الأولية والثانوية المرتبطة بموضوع الدراسة. وقد تم الاستعانة بمصادر مكتبية من أهمها المراجع والدوريات العلمية والإحصاءات والتقارير الدولية الصادرة عن منظمات وجهات عامليه مهتمة بموضوع الدراسة.

1- الاقتصاد الأخضر مفاهيم ومبادئ:

1-1 مفهوم الاقتصاد الأخضر:

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي يهدف إلى الرفع من المستوى المعيشى للأفراد وتعزيز العدالة داخل المجتمع الواحد مع الحد من تدهور البيئية والاستهلاك العقلاني للموارد الطبيعية.(united nation .2014.p 3)..

يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه نموذج أو نظام اقتصادي يراعي الجوانب البيئية والاجتماعية على المستوى الاقتصادي، ويحافظ على استدامة الموارد الطبيعية لحماية حقوق الأجيال القادمة، ويحقق اقتصاد مستدام من خلال الاستفادة من التقنيات النظيفة. ينمو. ويمكن تعريف هذا النوع من الاقتصاد أيضًا بأنه "اقتصاد تكون فيه نسبة انبعاثات الكربون صغيرة ويتم استخدام الموارد بشكل فعال"، أو اقتصاد يعمل على تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية مع تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية. "التركيز على الحد من المخاطر البيئية والندرة البيئية"، هذا هو تعريف الاقتصاد الأخضر الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة(Agardy, 2011) .

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الاقتصاد الأخضر تطور وتوسع في الآونة الأخيرة حيث أصبح يشمل الاستثمارات والأنشطة اللازمة لمواجهة كافة التحديات المتعلقة بالإدارة البيئية، أي. ح. ولم يعد يقتصر على المنظور المرتبط بتغير المناخ والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. بالإضافة إلى ذلك، وفي الوقت نفسه، تم توسيع مفهوم مبادرات الاقتصاد الأخضر لتحقيق النمو الاقتصادي الأخضر على المدى القصير. النظر في نماذج التنمية الاقتصادية المتطورة استراتيجيا كجزء من الجهود المكثفة نحو التنمية المستدامة طويلة الأجل.(إتحاد المصاريف العربية.2022ص3).

كما ينبغي التأكيد على أن مبدأ "الاقتصاد الأخضر" لا يحل محل التنمية المستدامة. وفي الواقع، هناك اعتراف متزايد بأن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد في الواقع بشكل كامل تقريبا على الإصلاحات الاقتصادية، في حين فشلت العقود اللاحقة من خلق الثروة من خلال نموذج الاقتصاد البيئي في معالجة التهميش الاجتماعي واستنزاف الموارد. ولا نزال بعيدين عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتظل التنمية المستدامة هدفا مهما على المدى الطويل، ولكن لتحقيق ذلك يجب علينا أن نعمل على تحقيق اقتصاد أخضر. ونخلص إلى أن مفهوم الاقتصاد الأخضر يقوم على تحويل وتصحيح الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر ملاءمة للبيئة والتنمية الاجتماعية، لذا فإن الاقتصاد الأخضر هو وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة (ترقو و وأنساعد، 2017) .

2-1 حوافز التحول إلى الاقتصاد الأخضر:

إن التحول إلى اللون الأخضر ليس بالمهمة السهلة ولا يمكن تحقيقه بسهولة. إنها عملية طويلة ومضنية. إن انعكاسات التحول إلى الاقتصاد الأخضر انبثقت من خيبات الأمل المتكررة للاقتصاد العالمي والأزمات العديدة التي يعيشها، وعلى وجه الخصوص: (انهيار الأسواق، الأزمة المالية والاقتصادية، ارتفاع أسعار المواد الغذائية، التقلبات المناخية). التغيرات والاستنزاف والنمو السريع للموارد الطبيعية ووتيرة التغير البيئي). تشمل حوافز التحول إلى الاقتصاد الأخضر ما يلى **خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع.**:

- التركيز على التنمية الريفية للحد من الفقر الريفي: يعمل الاقتصاد الأخضر في الرفع من المستوى المعيشى من خلال الإدارة الحكيمة لإستهلاك الموارد االزائلة والنظم البيئية، وبالتالي جلب فوائد رأس المال الطبيعي إلى الفقراء.
- الاهتمام بالمياه، وعدم تلويثها، والدعوة إلى الترشيد: فتحسين كفاءة واستخدام المياه يمكن أن يقلل بشكل كبير من استهلاك المياه، كما أن تحسين طرق استخراج المياه سيساعد في إمداد المياه الجوفية للآبار. وحماية المياه السطحية.
- دعم قطاع النقل العام: ترشيد إستهلاك الطاقة في الدول البترولية بنسبة تسمح بتوفر مبالغ معتبرة على مدى المدى القصير. ويمكن إنفاق هذه المبلغ على الطاقة النظيفة وتحويلها إلى قطاع النقل وتوفير 50 مليار دولار. كفاءة الطاقة العالية واستخدام وسائل النقل العام والسيارات الهجين

توفر حوالي 23 مليار دولار سنويًا. ومن المتوقع أن يؤدي إنفاق 100 مليار دولار على مدى العقد المقبل لجعل 20٪ من المباني القائمة أكثر مراعاة للبيئة إلى خلق أكثر من 4 ملايين فرصة عمل.

- معالجة مشكلة النفايات الصلبة ومحاولة إعادة تدويرها: (إنتاج حامض الفوسفوريك والأسمدة، إنتاج المعادن المركزة والاستخدام المركز للأسمدة في الزراعة، الصناعية والدباغة التقليدية، الصناعات الدوائية والتحويلية). ويتم رمي هذه البقاية في المياه، وتؤدي الانبعاثات الناتجة إلى تلوث المياه. ومع ذلك، إذا تم التخلص منها بشكل صحيح عن طريق دفنها في مكب النفايات أو محاولة إعادة تدويرها، يتم تحقيق بيئة أنظف وتقليل انبعاثات المواد السامة.

- تدابير لزيادة الاستثمار في الطاقة المستدامة وتدابير كفاءة الطاقة: سيؤدي التحول إلى الاقتصاد الأخضر إلى انخفاض كبير في انبعاثات غازات الدفيئة. وتنص خطة الاستثمار، التي تستثمر 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر، على استثمارا. ويهدف أكثر من نصف هذه الاستثمارات إلى زيادة كفاءة استخدام الطاقة والتوسع في إنتاج واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وهو ما يأتي نتيجة لخفض كثافة الطاقة العالمية بنسبة 36٪.

1-3 أهداف التحول نحو الاقتصاد الأخضر:

يهدف التحول إلى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق العديد من الأهداف، والتي من أبرزها:

-الربط بين متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وحماية البيئة.

-تغيير المسار الذي تنتهجه الدول والحكومات والشركات العابرة للقارات في التعامل مع الموارد الطبيعية والبشرية.

-يعتبر الاقتصاد الأخضر من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد، والتقليل من الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة.

-تحقيق ازدهار اقتصادي، وأمن اجتماعي.

-توجيه الاستثمارات الحكومية الخاصة إلى رفع كفاءة الموارد وإنتاجية الطاقة واملياه إلى الحد الأقصى، وخفض النفايات والتلوث، وتأمين محركات نمو جديدة من خال البحوث والتطوير للتقنية الخضراء، والإدارة المستدامة للأصول المحلية والطبيعية

والثقافية التي تعزز الاقتصاد المحلي والقدرة على خلق فرص عمل جديدة إضافية ودعم الفقراء.-يساعد الدولة في مواجهة آثار تغير المناخ.(الفقي، 2014)

- تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية من خلال الحد من المخاطر البيئية والندرة البيئية من خلال زيادة الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، والحد من إنتاج النفايات. (البهلول إشتيوي ص6)

1-4 إجراءات وآليات التحول إلى الاقتصاد الأخضر:

-الربط بين متطلبات تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية و البشرية و حماية البيئة.-ان تقوم الدولة بتنمية الريف عن طريق الاهتمام بالزراعة والمحافظة على الغابات واستخدامها كموارد هامة في الدولة وتحسين مستوي المعيشة لدي سكان الريف.

– لا يجوز تقييد التجارة الدولية ويجب على الاقتصاد الأخضر أن يعالج التشوهات التجارية مثل الضرائب على الصادرات والواردات.

– على الدولة معالجة مشكلة النفايات والعمل على معالجتها وإعادة تصنيعها وتحويلها إلى مورد بدلاً من تلويث البيئة.

– وضع خطة للعمل على تنمية الكربون واستخدام التكنولوجيا ذات الكفاءة العالية.– دعم قطاع النقل الجماعي.– الحسين، التعليم وتشجيع الابتكار.

– إجراء تغييرات في ممارسات الأعمال بدعم ومشاركة القطاع الخاص، على سبيل المثال. ب. خفض معدلات التلوث بأنواعه، وزيادة الوعي بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وخفض الدعم الحكومي المضر بالبيئة، وفرض الضرائب والعقوبات البيئية للحفاظ على البيئة. البيئة والاستدامة.

-يساعد الدول في مواجهة أثار التغير المناخي. (مؤتمر ريو+20.عبد اللّه بن محمد الملكي 2017.ص171)

1-5 فوائد وأهمية الاقتصاد الأخضر:

أن للاقتصاد الأخضر أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة مكونات رئيسه وهي:

-الاقتصاد الأخضر محوري لإزالة الفقر:

والفقر المستمر هو الشكل الأكثر وضوحا لانعدام العدالة الاجتماعية، لأنه يرتبط بعدم تكافؤ الفرص في مجالات التعليم والرعاية الصحية والائتمان وفرص الدخل وضمان حقوق الملكية. ولذلك، يساهم الاقتصاد الأخضر في التخفيف من حدة الفقر من خلال الإدارة الذكية للموارد الطبيعية والنظم البيئية لتحقيق فوائد رأسمالية، وهو أمر ضروري بشكل خاص ويمكن تحقيقه في البلدان المنخفضة الدخل (موللي ، 2010) :

- جعل الزراعة في الدول النامية أكثر صديقة للبيئة والتركيز على صغار المزارعين. ويمكن الحد من الفقر من خلال الاستثمار في رأس المال الطبيعي الذي تعتمد عليه الطبقة الضعيفة.

– زيادة الاستثمار في الموارد الطبيعية التي يستهلكها الطبقة الضعيفة و المتوسطة لكسب عيشهم تعني أن التقدم نحو الاقتصاد الأخضر يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية في العديد من المناطق ذات الدخل المنخفض.

– في العديد من البلدان النامية، يمثل الاستثمار في توفير المياه النظيفة والصرف الصحي للفقراء واحدة من أعظم الفرص لتسريع الاقتصاد الأخضر.

– يمكن للطاقة المتجددة أن تلعب دوراً مفيداً في إستراتيجية إنهاء فقر الطاقة.

– أخيرًا، يمكن لتنمية السياحة، إذا تم تصميمها بشكل جيد، أن تدعم الاقتصاديات المحلية وتقلل من الفقر.

الاقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل والمساواة الاجتماعية:

وفي الوقت الذي كان فيه الاقتصاد العالمي يتجه نحو أزمة عام 2008، التي تميزت بأزمة البنوك والائتمان، تزايدت المخاوف بشأن فقدان الوظائف وكان من الضروري أن نستفيد من فرص العمل التي يوفرها تخضير الاقتصاد. (بوجيدة، 2012) :

-سيشهد التوظف المرتبط بتخضير قطاعات المياه ومصايد الاسماك تعديلا مع الوقت تحتمه الحاجه للمحافظة علي الموارد (ساحل و طالبي، 2008) .

الاقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة:

إن زيادة إمدادات الطاقة من المصادر المتجددة تقلل من مخاطر تكاليف الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة وتوفر فوائد تشير إلى أن الطاقة المتجددة تمثل فرصة اقتصادية كبيرة. ويتطلب جعل قطاع الطاقة أكثر ملاءمة للبيئة أيضاً الاستعاضة عن الاستثمارات في مصادر الطاقة التي تعتمد بشكل كبير على الكربون بالاستثمارات في الطاقة النظيفة وزيادة الكفاءة. لذلك تلعب السياسات الحكومية دوراً مهماً في تحسين حوافز الاستثمار في الطاقة المتجددة، بما في ذلك الحوافز الزمنية وأهمها التعريفات التفضيلية وإمدادات الطاقة المتجددة والدعم المباشر والتخفيضات الضريبية، والتي يمكن أن تجعل نموذج المخاطر استثمارات في الطاقة المتجددة جعل أكثر جاذبية.

الاقتصاد الأخضر يشجع تحسين كفاءة الموارد والطاقة:

يمكن للاقتصاد الأخضر أن يعزز كفاءة استخدام الموارد، بدءاً من حقيقة أن التصنيع سيواجه العديد من التحديات والفرص لتحسين كفاءة استخدام الموارد. هناك الكثير من الأدلة على أن الاقتصاد العالمي لا يزال أمامه فرصة غير مستغلة لخلق الثروة بموارد أقل من الطاقة والمواد، ويمكن تحقيق كفاءة استخدام الموارد. إن كفاءة استخدام الموارد عن طريق فصل النفايات عن النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة أمر بالغ الأهمية لتحقيق كفاءة استخدام الموارد. وأخيرا، يمكن أن يساعد في تقليل الهدر وزيادة كفاءة القطاع والأنظمة الزراعية لضمان الأمن الغذائي العالمي الآن وفي المستقبل. (مصطفي الفيومي2022 ص3)

2-مفاهيم التنمية المستدامة ومبادئها

2-1مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها:

التنمية المستدامة تعني إدارة وحماية الموارد الطبيعية وتوجيه التغييرات التقنية والمؤسسية بطريقة تضمن تحقيق وتلبية دائمة للاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. وتحمي هذه التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك) الأراضي والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، ولا تضر بالبيئة وتكون مناسبة من الناحية الفنية ومناسبة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا. (Hahnel، 2011) .

وتتمثل أبعاد التنمية المستدامة في ثلاث أبعاد أساسية وهي:

- **البعد الاقتصادي**: الاستدامة تعني تحقيق الاستمرارية من خلال توليد إيرادات عالية تسمح بإعادة استثمار جزء منها بما يسمح باستبدال الموارد وتجديدها وصيانتها، والإنتاج المستمر للسلع والخدمات، والحفاظ على توازن معين يشمل العناصر التالية: النمو الاقتصادي المستدام ، كفاءة رأس المال، العدالة الاقتصادية وتوفير وإشباع الاحتياجات الأساسية.

-البعد الاجتماعي : يهدف مبدأ البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة علي أن الفرد هو أساس التنمية ومبتغاها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة وسط المجتمع من خلال الرفع من مستوى معيشة الأفراد وتوفير متطلبات الحياة اليومية إلى جميع أصناف مجتمع إلى ضمان الديموقراطية من خلال مشاركة كل طبقات المجتمع في اتخاذ القرار بشكل شفافية واستدامة المؤسسات داخل المجتمع والتنوع الثقافي.

-البعد البيئي: مع مراعاة الخصائص البيئية فإن لكل نظام بيئي حدود معينة من حيث الاستهلاك والاستهلاك، ولا يمكن تجاوز هذه الحدود، ولكن إذا تم تجاوز هذه الحدود سيؤدي إلى التدهور البيئي، وعلى هذا الأساس سيكون هناك التأثير على الاستهلاك والنمو السكاني، والتلوث، وأساليب الإنتاج السيئة، واستنزاف مصادر المياه، وقطع الأشجار، وتآكل التربة، وما إلى ذلك، والانتباه إلى القوانين التوازن البيئي غير المتجدد هو محور .المستقرة للموارد الطبيعية، وتجنب التنمية غير المعقولة تنظيمي للموارد الطبيعية يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة في جميع جوانبها وتنظيم الموارد البيئية مما يجعلها عنصرا أساسيا في أي نشاط تنموي، مؤثرة في اتجاهات التنمية واختيار المواقع طرق المحافظة على سلامة .لأنشطتها ومشاريعها الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ..البيئة**خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع**..

2-2العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة:

ويهدف الاقتصاد النظيف إلى الرفع في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل من خلال الاستثمار في القطاعين العام والخاص، مما يساهم في حماية المحيط البيئ والقضاء على اللاعدالة الإجتماعية من خلال تحقيق العدالة وتحسين المستوى المعيشى لطبقة المحرومة . كما أنه يساعد في

إصلاحات السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية من الحكومات التي تدعم التحول وهذا ما أوضحته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في وضع استراتيجية لتحسين فرص النمو الأخضر، والتي يتم تقديمها في:

– تعزيز الابتكار الذي يؤدي إلى تطوير أفكار جديدة لحل المشاكل البيئية.

– إنشاء حوافز أو معوقات لتحسن استخدام الموارد الطبيعية الزائلة.

– العمل على تطوير التكنولوجيا الخضراء وإنشاء أسواق جديدة.

-تعزيز ثقة المستثمرين من خلال زيادة القدرة على التنبؤ بنسب المخاطرة وتحقيق التوازن للاقتصاد العام.

وبالتالي يحقق الاقتصاد الأخضر النمو االمرتقب والتنمية المستدامة. (Doreen و ten Brink، 2012)

3-واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

فيما يتعلق بالجزائر فهذا القطاع لا يزال فتيا وبحاجة إلى مواكبة ومرافقة وإرادة لتجسيده على الرغم من ظهور هذا المصطلح منذ أكثر من ثلاثة عقود، حيث تم الإقرار بالدور الثلاثي الذي يلعبه الاقتصاد الأخضر في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التكامل الإقليمي وكذا التخفيف من التغير المناخي ضمن مخططات الحكومات المتعاقبة، وتجسد في وضع بعض الاستراتيجيات التي يتم تطبيقها والتركيز عليها حاليا كمخطط الانتقال الطاقوي وإنشاء محطات الطاقة الشمسية وتطوير الهيدروجين الأخضر، وبناء محطات تحلية مياه البحر ودعم برامج تدوير وإعادة رسكلة النفايات وإعادة تأهيل السد الأخضر واستخدام المصابيح الموفرة للطاقة في الإنارة العمومية وإدراج البناء المضاد للزلازل ضمن برامج السكن والعمران، وغيرها من السياسات الأخرى التي تهدف لجعل للجزائر دور رائد في تطوير هذا القطاع على المستوى القاري والإقليمي.

-في مجال الطاقة:

الطاقات المتجددة هي الطاقات التي يتم الحصول عليها من مصادر طبيعية مثل الشمس والرياح والماء والحرارة من باطن الأرض. البديل المثالي للطاقة الأحفورية. كمصادر للطاقة النظيفة المتوفرة في الطبيعة والتي لا تنضب. لا تسبب التلوث ومهدت الجزائر الطريق للتحول إلى الطاقة الخضراء بإطلاق برنامجا طموحا من مقرها البرنامج الوطني لتنمية الطاقة المتجددة (2011-2030) الذي تقدر كلفته الإجمالية بـ 80 دولارا. مليار. وبحسب برنامج تنمية الطاقة المتجددة، من المتوقع أن يصل إنتاج الكهرباء من مختلف الطاقات المتجددة التي تخطط الجزائر لتطويرها خلال الفترة 2011-2030، إلى حوالي 22 ألف ميغاواط، أي ما يمثل 40٪ من إجمالي إنتاجتو براید. وهي من أهم المشاريع في مجال الطاقة المتجددة. (زينات أسماء .2023.ص16)

الجدول 01 : المشاريع المنجزة وقيد الانجاز للطاقات المتجددة في الجزائر

إسم المشروع	الموقع	الطاقة المولدة
مشروع للرياح Spp1	حاسي الرمل	150 ميغاواط
مزرعة كابيريتين للرياح	أدرار	102 ميغا واط
الطاقة الحرارية الأرضية	-	5 ميغا واط
مشروع خنشلة للرياح	خنشلة	20 ميغا واط
2 الطاقة الشمسية المركزةspp	المغير	80 ميغا واط
مشروع نعمة Spp3	نعمة	70 ميغا واط
مشروعSpp4	حاسي الرمل	70 ميغا واط
مشروع العويد	العويد	150 ميغا واط

المصدر:**خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع.**

-في مجال النقل:

يتعلق الأمر بقطاع النقل في الجزائر. يعد النقل البري بشكل خاص من أهم مصادر التلوث. وهذا القطاع مسؤول عن انبعاث 22٪ من ثاني أكسيد الكربون 602 و57.7٪ من ثاني أكسيد النيتروجين، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الملوثات مثل ثاني أكسيد الكبريت وأول أكسيد الكربون. ويشكل تركيز هذه الملوثات في الغلاف الجوي مخاطر جسيمة على صحة الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استهلاك الطاقة في هذا القطاع يتزايد باستمرار بمعدل نمو سنوي قدره 5٪ بسبب تزايد عدد المركبات، مما دفع السلطات إلى اعتماد استراتيجية قطاعية أحدثت من خلالها تحولا حقيقيا للقطاع. قطاع النقل في الجزائر حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وجاري إنجاز البعض الآخر لجعله أكثر كفاءة وفعالية والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد من خلال ما يلي. (رداس وآني، 2019):

– الانتهاء من الطريق السريع الذي يبلغ طوله 1216 كم بين الشرق والغرب. والانطلاقة القادمة لمشروع استكمال طريق المرتفعات بطول 1020 كيلومتراً.

- يبلغ طول شبكة السكك الحديدية حوالي 2150 كم. وقد تم تجهيز هذه الشبكة بأكثر من 200 محطة، تغطي بشكل خاص شمال البلاد، منها 299 كلم من المسارات المكهربة.305 مسارات

مزدوجة. 1085 مسارًا للسكك الحديدية الكثيفة. وتم الانتهاء من إنشاء 3000 كيلومتر من السكك الحديدية، ويجري تنفيذ مشروع كهربة بطول 1000 كيلومتر. (زينات أسماء .2023.ص18.).

-في مجال المباني الخضراء:

وفي عام 2010، أطلقت الجزائر مشروع إنشاء مدينة بغزول الجديدة. تم تصميمه لاستيعاب 350.000 ساكن. الجزائر تريد أن تجعل مدينة بوقزول مدينة للطاقة الخضراء (النظيفة). وقدرت تكاليف البناء بحوالي 30.2 مليون دولار. وقد دعم صندوق الأدلة العالمي هذا المشروع بمبلغ 8.2 مليون دولار. كما أطلقت الحكومة برنامج الدولة الاستثماري في قطاع البناء بحجم مالي يقدر بـ 65 مليار دينار، بهدف بناء نحو 1.6 مليون شقة. وسيتم دمج التقنيات النظيفة والامتثال للمعايير الوطنية في هذا البرنامج. هنا كمؤسسة تقريباً 168,648 في قطاع البناء المستدام، لكن هذا لا ينفي وجود أنماط فوضوية لزيادة التوسع العمراني واستغلال الأراضي. نتيجة لارتفاع تكاليف البناء وأسعار الأراضي وتسهيل التحول إلى المدن والمباني الخضراء التي توفر المياه وتقلل من استهلاك الطاقة. ويجب اتخاذ تدابير صارمة لتجنب الاكتظاظ والازدحام في المدن ويجب اتباع منهجية جديدة في التخطيط الحضري والإدارة التنظيمية تعتمد على التصميم الحضري المستدام. (زينات أسماء .2023.ص18.)

-في مجال إدارة النفايات :

أصبحت النفايات في الجزائر تمثل مشكلة حقيقة بسبب عدم كفاءة البنية التحتية والتمويل غير الكاني وضعف التدريب تهدد هذه المشكلة بمخاطر صحية وبينية .و رغم التزايد المثير للقلق في الجزائر نتيجة التوسع في الأنشطة الصناعية والاقتصادية . ما تطلب من السلطات يذل جهود ووضع خطط واستراتيجيات متكاملة لإدارة النفايات الصلبة باعتبارها وسائل تطوير الاقتصاد من خلال عملية تثمين النفايات التي تركزن في البداية على إزالة المفرغات العشوائية التي فاقت سنة 2013 على المستوى الوطني 3000 مفرغة . باستبدالها بمراكز للردم التقني لتنظيف المدن. وقد تم انجاز 112 مركز للردم التقني من بيها 65 مركزا دخل حير الخدمة؛ توجيه مستثمرين لاستثمار في مجال تدوير النفايات على اعتبار أن أكثر من 60 منها والمقدرة ب 13.5 ملايين طن عبارة عن مخزون من المواد الخام القابلة لإعادة التدوير المستخدمة في صناعتك. تنفيذ نموذج التخطيط "ADELAC". (رداس و عاني، 2019)

4-الاستراتيجيات والآليات الفعالة لتحقيق التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

إن تحويل الديناميكية الوطنية فيما يتعلق بالتنمية المستديمة يتعين ان يتم تنزيلها من خلال نموذج الاقتصادي جديد يحافظ على الرأسمال الطبيعي ويضمن أعلى مستوى من الانسجام الاجتماعي. ولهذا الغرض فإن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بوضع تدابير مكونة من ستة أجنحة كبرى كالتالي: (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2012)

- **تحديد استراتيجية شاملة ونمط حكامة فعلي للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:** إعداد استراتيجية شاملة لتنمية الاقتصاد الأخضر على المستويين الوطني والإقليمي، ودمج مختلف السياسات والبرامج القطاعية لضمان تنفيذها العملي على المستوى الإقليمي وتوجيه الاستثمارات في المجالات الأساسية للتحول البيئي الذي تساهم به القطاعات الاقتصادية. . كفاءة الطاقة وإنتاج الطاقة المتجددة ذات القدرات الصغيرة والمتوسطة لضمان تنفيذ هذه الاستراتيجية على المستوى الإقليمي. تفضيل الاقتصاد الدائري الذي يدمج الخصائص والمهارات المحلية. إدماج توقعات الانفتاح على أفريقيا والعالم العربي والبحر الأبيض المتوسط وخاصة شمال أفريقيا في استراتيجية الاقتصاد الأخضر. يعتبر تعزيز وسائل الحوكمة في سياسات الاقتصاد الأخضر على المستويين الوطني والإقليمي شرطا ضروريا لضمان التنفيذ المتناغم للسياسات التي وضعتها الجهات الفاعلة الرئيسية في البلاد. ولهذا السبب نوصي بإنشاء "لجنة مركزية للاقتصاد الأخضر" مشتركة بين جميع الوزارات، تكون مهمتها اقتراح التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد الأخضر. وضمان ذلك المراقبة والتقييم والتحسين المستمر لمختلف البرامج القائمة وتقييم نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ضمان التكامل الصناعي الفعال والتنمية التي تدعم الطرق الخضراء الوطنية: إن تطوير الاقتصاد الأخضر يتطلب تنفيذ تحليل يسمح بتشخيص الطرق الصناعية الجديدة المتوافقة مع القدرات الطبيعية والبشرية للبلاد. ووضع خطة مشروع لتنمية المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة في هذه المجالات. ونظرا للاحتياجات الملحة، يجب إعطاء الأولوية للبرامج الوطنية لتطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتطهير السوائل وإدارة النفايات الصلبة المنزلية، بهدف زيادة الاهتمام بالاستثمارات المنجزة. خلق فرص العمل وتطوير التجربة الجزائرية.

ويجب على البرامج المنظمة للاقتصاد الأخضر أن تفعل الشيء نفسه. في حالة عدم إمكانية الإنتاج المحلي. النظر في تحقيق التوازن في الميزان التجاري من خلال صيغ التعويضات المعتمدة. ومع الأخذ في الاعتبار مشكلة التخلص من النفايات الخطرة، لا بد من خلق مبادرة لإعادة تأهيل دورة الإنتاج.

التجميع والتحويل. وسيساعد ذلك في خلق فرص العمل وحماية البيئة وتعزيز القدرة التنافسية للشركات الوطنية.

نظرا لأهمية قطاعي المياه والزراعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء، في إطار مرجع ذاتي، دراسة حول أثر إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر في هذين القطاعين. وضع خطة عملية لتوقع الاحتياجات من المهارات والقدرات البحثية والابتكار التكنولوجي. وينبغي توقع الاحتياجات من المهارات المستقبلية بما يتوافق مع البرنامج الوطني لتطوير الطرق الصناعية الخضراء. بالتنسيق مع مختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين والأكاديميين. ويتم ذلك مع ضمان تكامل البعد الإقليمي. وهذا يتطلب التدابير التالية:

– تطوير دورات تكوينية مغربية تضمن مشاركة الفاعلين الأكاديميين والصناعيين والماليين.– تعزيز البحث العلمي والتطوير ومبادرات الابتكار المولدة لبراءات الاختراع التي تغطي جميع المسارات الصناعية للاقتصاد الأخضر.– إطلاق برنامج التكوين والبحث العلمي والتطوير على المستوى الجهوي من خلال خطة تعبئة الجهات الفاعلة الإقليمية والجامعات ومؤسسات مكتب التكوين المهني وتشجيع الشغل والفاعلين الاقتصاديين والمجموعات المحلية.

- دمج البعد البيئي في برامج التربية والتعليم بمختلف جوانبه بهدف تكييف أنماط السلوك والاستهلاك المستقبلية.-وضع استراتيجية للتواصل والتحسيس لضمان تعبئة أحسن لمختلف الفاعلين. وتطوير المواطنة البيئية لدى الساكنة ولدى الفاعلين الاقتصاديين على حد سواء.

- ❖ **تطوير البعد الاجتماعي والسلوك الاجتماعي في إطار الاقتصاد الأخضر:** جعل الاقتصاد الأخضر رافعة لتطوير التعاون والوئام الاجتماعي في المناطق الحضرية والريفية. استناداً إلى الميثاق الاجتماعي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي كمرجع أساسي.

– وضع تدابير فعالة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في الشركات.

- ❖ **تفعيل الترسانة القانونية البيئية الموجودة من خلال إيجاد وسائل مناسبة للرصد والتتبع:** ويتم ذلك من خلال تفعيل الترسانة القانونية القائمة ووضع قوانين جديدة. ويتضمن بشكل خاص مبدأ المحرك الملوث؛ إصدار القانون المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

– إنشاء الآليات المالية لتنمية الاقتصاد الأخضر.

❖ **وضع تدابير تحفيزية لتنمية الاستثمارات الخاصة في قطاعات الاقتصاد الأخضر:** خاصة من خلال الاتفاقيات الإطارية.

– تعزيز آليات التمويل بين القطاعين العام والخاص من خلال صيغ لتخضير مختلف قطاعات الاقتصاد، وخاصة للشركات الكبيرة. متوسطة وصغيرة.

– دمج تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية في ممارسات الإقراض المصرفي، باستخدام المعيار العالمي "مبادئ العدالة" للمؤسسات المالية والاقتصادية المشاركة في الاقتصاد الأخضر.

– تطوير نظام ضريبي بيني وعائم يعزز ويكيف الطرق الخضراء الجديدة.

استراتيجيات متعلقة بمسالك الطاقات المتجددة: وسيتم تحقيق ذلك من خلال التنفيذ الفعال لاستراتيجية الطاقة المتجددة على المستوى الإقليمي. تحرير إنتاج الطاقة المتجددة وتطوير مصادر جديدة للطاقة المتجددة:

– تعزيز استراتيجية تنمية الطاقة المتجددة من خلال تحرير إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة على المستوى الجهوي، استنادا إلى المبادرات المحلية، من خلال معالجة النماذج الميدانية والواجهات التكنولوجية والمشاريع الرائدة. يعد تعزيز توليد الكهرباء محليًا استنادًا إلى الطاقات المتجددة على مستوى البناء والصناعات أمرًا ضروريًا لتحسين استقلال البلاد في مجال الطاقة. وهذا يتطلب توضيح نوع تركيب المحطة وإنتاجها. وتعميم المعلومات على كافة المواطنين.- السهر على تحسين الاختيارات التكنولوجية بهدف رفع فرص نجاح برامج الطاقات المتجددة ولا سيما المخطط الشمسي من خلال تعزيز الاستراتيجية الوطنية ولا سيما الاختبارات التكنولوجية الشمسية بتشجيع نموذج اقتصادي يسمح بتحقيق تكلفة تنافسية للكيلوواط: بل تكلفة قريبة من التساوي مع كلفة الكيلوواط من الطاقة الأحفورية؛ عبر رفع الإكراه المتعلق بتدبير فترات الضغط الكبير على شبكة التوزيع و معضلة تخزين الطاقة؛ التنوع الطاقي باستعمال محطة الطاقة الحرارية؛ والكتلة الحيوية؛ والكربون النظيف والغاز الطبيعي المسال؛ تطوير المحطات ذات القدرات المتوسطة والصغيرة في مجموعة التراب الوطني. تطوير مخططات الطاقات المتجددة الصغيرة والمتوسطة القدرة: وذلك بتشجيع إقامة محطات للطاقات المتجددة غير ممركزة على الصعيد الوطني صغيرة ومتوسطة القدرة في الطاقة الهوائية والشمسية الكهروضوئية للاستعمال المنزلي (الفردي والجماعي) والصناعي وكذلك مراكز تثمين النفايات (الكتلةالحيوية). إن إنجار

كهذا يمكن من التنمية البشرية عبر أنشطة سوسيو اقتصادية للشراكة الاجتماعية في الوسط الحضري ولكن كذلك في الوسط القروي.

- ❖ **تقييم وتطوير الإمكانية الوطنية من الطاقة الهوائية في عرض البحر (أوفشور):** استكمال رسم خرائط الإمكانات الوطنية لطاقة الرياح البحرية بمشاركة الجهات الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك مجموعات ومعاهد البحث العلمي والتكنولوجي لتطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، فضلا عن معهد أبحاث الطاقة الشمسية. الطاقة والطاقات الجديدة بهدف افتتاح موقعا مستقلاً ذات عوائد اقتصادية جاذبة للاستثمارات الخاصة. وضع تدابير تحفيزية في مجال التمويل والضرائب فيما يتعلق بالمساهمة في كفاءة الطاقة. بحيث يتم تعزيز عادات المنتجين وتفضيلات المستهلكين. تشجيع إنشاء صناديق استثمارية محددة: رأس المال الاستثماري؛ رأس المال التنموي» قروض مناسبة للمهن الموفرة للطاقة وأنواع وأشكال مختلفة من الأنشطة (أصحاب المشاريع الذاتية، الشركات الصغيرة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. الصناعات الصغيرة والمتوسطة....) والاستفادة من إمكانات آليات التنمية النظيفة كأداة لتمويل مشاريع كفاءة الطاقة. إنشاء صندوق يتم توفيره بتعريفات يتم تحصيلها بشكل عادل لاستهلاك الطاقة من المصادر الأحفورية وتصدير أو إنتاج معدات التبريد والتدفئة. سخانات المياه بالطاقة الشمسية وجميع الأجهزة الضارة بالبيئة أو التي تتميز بانخفاض كفاءة الطاقة. وتساعد هذه الأموال على تعزيز التمويل للشركات بهدف تحسين كفاءتها في استخدام الطاقة وبالتالي قدرتها التنافسية
- ❖ **استراتيجيات متعلقة بتصفية المياه:**

- مواصلة وتسريع البرنامج الوطني لتطهير السوائل كهيكل ميداني، مع الأخذ في الاعتبار خاصة الاعتماد على الكفاءات والفاعلين الوطنيين وتحسين الانسجام بين الفاعلين المؤسسيين في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري إجراء تقييم شامل لهذا المجال وإنشاء آليات لتتبع نجاحاتك. وعلى الخصوص، رصد وتقييم مهنة جديدة في مجال التطهير السائل بما يعزز مكانة الجزائر في هذا القطاع. وضع خطة وطنية للتطهير السائل في المناطق الريفية لصالح السكان المتفرقين، مما يمكن أن يوفر فرص عمل مهمة في الخدمات القريبة في مجال تقنيات التطهير غير التقليدية. وضع استراتيجية للحد من التلوث الصناعي بما يضمن خلق فرص العمل في مجال التخلص من النفايات الصناعية ومعالجتها. يضمن التشغيل المستمر لأنظمة التطهير السائل ويتيح تنظيف مواد التنظيف الثانوية في

ظل ظروف صحية جيدة. يجب على هذه الاستراتيجية أن تُمَكن كذلك من تشجيع التكنولوجيات النظيفة اتجاه المصنعين والحرفيين وتكوينهم على استعمال المواد الملوثة.

وضع برنامج وطني للتكوين في مهن تدبير التطهير السائل وتصفية المياه العادمة وتعزيز قدرات الجماعات المحلية فيما يتعلق بحماية البيئة عبر التحسيس والتكوين لفائدة المنتخبين حول اختصاصاتهم ومسؤولياتهم فيما يتعلق بحماية البيئة سواء بالوسائل الخاصة بالوزارة أو في إطار التعاون الدولي واللامركزية خلق مركز وطني للتكنولوجيات الخضراء في مسالك التطهير السائل وتكنولوجيات إعادة الاستعمال وتصفية المياه العادمة المنزلية والصناعية. وتفعيل الإطار القانوني المتعلق بإراقة المياه العادمة ومجموع القرارات الخاصة بشروط إراقة المياه العادمة الصناعية.

تحديد وتوضيح الإطار المؤسساتي والقانوني والتعريفي(الخاص بالتعريفة) المنظم لإعادة استعمال المواد الناتجة عن التطهير السائل بشكل يدرجه ضمن منطق التنمية المستديمة بالجزائر ويوسع من فرص خلق مناصب للشغل في هذا القطاع.

استراتيجيات متعلقة بالنفايات الصلبة:

تعميم وضع مخططات توجيهية جهوية لتدبير النفايات الصلبة تغطي مختلف أنواع النفايات المنزلية: الصناعية، الطبية والصيدلانية الخطرة عبر دعم مقاربة إعادة الاستعمال والتثمين على حساب مقاربة الدفن التقني في مطارح مراقبة.

تعزيز التحكم في شروط التدبير المفوض لخدمات تجميع النفايات المنزلية بتحفيز الجماعات المحلية أكثر على رفع المستوى المهني لتدبير النفايات المنزلية وتقوية دعم الدولة على مستوى واختيار الفاعلين الاقتصاديين للخواص وكذلك على مستوى تتبع عقود التفويض وأخذا بعين الاعتبار المشكلة التي يطرحها تدبير النفايات الخطرة يتعين إطلاق مبادرة للتفكير من أجل تأهيل دورة الإنتاج. والتجميع والمعالجة: الأمر الذي سيسهم في خلق فرص شغل وحماية البيئة وتقوية تنافسية المقاولات الوطنية.

تحفيز القطاع الخاص الوطني على الاستثمار في مسالك " التجميع. الفرز. إعادة استخدام. تقليل وإعادة تدوير النفايات الصلب إنشاء صناديق عامة محددة لهذا القطاع وإنشاء صناديق مخصصة لتعزيز هذا المسار وتطوير مهارات جديدة في المهن وفي البحث العلمي والتطوير.

يعاني قطاع إدارة النفايات من مشكلة محدودية القدرات البشرية. ولذلك يجب إجراء دراسة لتحديد المهن والمهارات والاحتياجات التدريبية المستقبلية على مستوى المنشآت الصناعية وخدمات التخلص من النفايات المنزلية.

وضع خطة لتوقع الاحتياجات من المهارات والتدريب في مجال تقنيات إدارة إعادة استخدام واسترجاع النفايات المنزلية والصناعية الصلبة وإنشاء مركز وطني للتقنيات الصديقة للبيئة في إدارة النفايات الصلبة المنزلية والصناعية والخطرة.

خاتمة

وقد أظهرت دراسة التجارب العالمية أن مفهوم الاقتصاد الأخضر يوفر إمكانات أكبر للنمو المستدام وخلق فرص العمل مقارنة بنموذج التنمية التقليدي. وقد طورت البلدان المشاركة في هذا النموذج الجديد استراتيجية وطنية متماسكة ومتكاملة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. تم استخدام الاقتصاد الأخضر في عدة حالات كوسيلة لتحقيق الانسجام في السياسات الاقتصادية القطاعية، مما يسمح بالتنفيذ الفعال على المستوى الإقليمي. وتستند هذه الاستراتيجيات إلى تدابير قانونية راسخة، ومجهزة بآلية حقيقية لرصد تنفيذها والإشراف عليه، فضلاً عن التشريعات المناسبة بين المالية العامة والطاقة. التوظيف في الاقتصاد الأخضر يعتمد على دمج البعد البيئي في كافة القطاعات الاقتصادية القائمة وخلق صناعة جديدة تتضمن مسارات صناعية خضراء. يشمل تطوير التمويل الأخضر ما يلي: الخاصة والعامة؛ مكرسة للاقتصاد الأخضر. توقع وتتبع المهارات وإنشاء مراكز وطنية للتخصص والبحث والابتكار في المهن الخضراء الجديدة. كل هذه النقاط تمثل المفتاح الرئيسي لنجاح التحول الأخضر وهذا يتطلب بالضرورة المشاركة القوية للدولة والقطاع الخاص من منظور رؤية تنموية طويلة المدى. إذا كانت الخيارات المذكورة أعلاه؛ وبالإضافة إلى الاستعدادات والانفتاحات العالمية، يمكن أن يمثل مجالاً بيئياً مناسباً لخيار التحول إلى الاقتصاد الأخضر. يجب تشخيص المخاطر المرتبطة بهذا القرار الاستراتيجي الصادر عن وإدارتها. تشمل المخاطر والعوائق الرئيسية التي تم تحديدها ما يلي:

- قامت الجزائر بتطوير برامج للقطاع الأخضر، ولكن دون تطوير استراتيجية شاملة ومنظمة للاقتصاد الأخضر.

– الفشل في تطوير البرامج الخضراء المتكاملة ودمج كافة الفئات على المستويين الإقليمي والمحلي.

- عدم وجود استراتيجية وطنية شاملة ومنظمة للتدريب والبحث والتطوير يؤدي إلى عدم الانسجام في جودة المهن وتأخر تنفيذ البرامج.

- التطبيق غير الفعال للإطار القانوني البيئي وغياب الحوافز والسياسة الضريبية المناسبة لتطوير المهن الخضراء.

- الربحية على المدى الطويل، وعدم امتثال القطاع المالي الخاص لسياسات الاقتصاد الأخضر، ونقص دعم البحث والتطوير والتثمين والابتكار.

- الاقتصاد الأخضر ليس بديلا للتنمية المستدامة بل هو مكمل لها.

المراجع

1. united nation environment programme ,using indication for green economy policymaking 2014

2. الإقتصاد الأخضر،مؤتمر ريو 20+ ،مجلة البيئة و التنمية201

3. زينا ت أسماء .مجلة المشكلة الإقتصادية و التنمية..تبني الإقتصاد الأخضر في الجزائر 2. 2023.

4. مصطفي الفيومي .الإقتصاد الأخضر. 3.

4. Linked in.2022

5. Fedrigo-Fazio Doreen و ، Patrick ten Brink .(2012) .Green Economy WHAT DO WE MEAN BY GREEN ECONOMY ?UNEP.

6. Robin Hahnel .(2011) .Green Economics Confronting the Ecological Crisis .New York: Routledge.

7. t Agardy .(2011) .Green economy: challenges and opportunities .United Nations . تم الاسترداد من https://sdgs.un.org/publications/green-economy-challenges-and-opportunities-17163

8. المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (2012). الاقتصاد الأخضر: فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل.

9. سكوت كاتو موللي . (2010). الأقتصاد الأخضر مقدمة للنظرية والسياسة والممارسة العملية. مجموعة النيل العربية.

10. عايدة راضي خنفر. (2014). الأقتصاد البيئي الأقتصاد الأخضر. اسيوط للدراسات البيئية، 39، 55-58.
11. عبد اللّه حسون محمد . (2015). التنميه المستدامه المفهوم و العناصر و الابعاد. ديالي(67).
12. محمد ساحل، و محمد طالبي. (2008). أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة. الباحث، 6.
13. محمد بوجيدة. (2012). الاقتصاد الأخضر: فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل. المجلس الاقتصادي والاجتماعي . اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية الجهوية.
14. محمد ترقو، و رضوان وأنساعد. (2017). استراتيجية الدول العربية لتطوير مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتجددة مشروع الجزائر للطاقة المتجددة 2011-2030 نموذجا. الريادة لاقتصاديات الأعمال.، 03(04)، 23.
15. محمد حلمى نوار. (2013). الاقتصاد الاخضر وتوفير فرص العمل. التنمية المستدامة الاتحاد والافاق، (صفحة 15).
16. محمد عبد القادر الفقي. (2014). الاقتصاد الأخضر. البيئة البحرية، 4، 1-2.
17. مسعودة رداس، و يمينه عاني. (2019). الاقتصاد الاخضر مسار لتحقيق التنمية المستدامه مع الإسارة الى الجزائر. الإقتصادوالبينة، 02(02)، 102.
18. لبهلول إشتيوي.ورقة ألإقتصاد الأخضر،منظمة العمل العربية